الأمم المتحدة S/2013/22**

مجلس الأمن

Distr.: General
10 January 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٣ (٢٠١٢) التي طلب إليَّ مجلس الأمن فيها أن أواصل موافاته كل ٩٠ يوما بتقرير عن التقدم المُحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتضمن التقرير معلومات عن آخر التطورات التي شهدتها الحالة في دارفور، ويشمل الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويتضمن هذا التقرير أيضا، في الفقرات من ٦١ إلى ٦٤، تقييما للتقدم الذي أحرزته العملية المختلطة في ضوء النقاط المرجعية والمؤشرات المستكملة الواردة في تقريري السابق إلى مجلس الأمن، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771، المرفق الأول).

ثانيا – التطورات السياسية

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وحكومة السودان وحركة التحرير والعدالة العمل على تنفيذ الوثيقة، ولاسيما فيما يتعلق بالحكم المتصل بتقاسم السلطة وأعمال التحضير لعقد مؤتمر للجهات المعنية بشأن النازحين واللاجئين، ولإجراء الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور، وتنظيم مؤتمر للمانحين بشأن دارفور.

** أُعيد إصدارها مرة ثانية لأسباب فنية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

210113 170113 13-20364 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، اختتمت بعثة التقييم المشتركة لدارفور، التي أنشأتها السلطة الإقليمية لدارفور والشركاء الدوليون في أيار/مايو ٢٠١٢، سلسلة من حلقات العمل عُقدت على مستوى ولايات دارفور بهدف تقييم الاحتياجات في مجالات التعافي الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر في دارفور. وشارك ما مجموعه ٤٢٣ ١ من ممثلي الجهات المعنية، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون والإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والنساء والشباب، في حلقات عمل عُقدت في ولايات دارفور الخمس لتحديد الاحتياجات الملحة في ١٠ مجالات مواضيعية وتقييمها وترتيبها حسب الأولوية. وأفضت هذه العملية إلى صياغة إطار نتائج على مستوى الولايات للمشاريع المتعلقة بالسلام والتنمية والقضاء على الفقر، سيُعرَض على مؤتمر للمانحين من المقرر عقده في الدوحة في أوائل عام ٢٠١٣. وقدمت العملية المختلطة دعما فنيا لتيسير حلقات العمل، كما قدمت دعما لوجستيا شمل النقل الجوي والبري.

٤ - ووفقا لأحكام وثيقة الدوحة المتعلقة بتقاسم السلطة، قامت حكومة السودان، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بإصدار مرسوم بتعيين ٤٢ شخصا في مجلس السلطة الإقليمية لدارفور، منهم ١٧ من أعضاء حركة التحرير والعدالة و ٢٥ من أعضاء المجالس التشريعية لولايات دارفور. ويتولى هذا المجلس، الذي يبلغ عدد أعضائه ٦٧ عضوا، مسؤولية الرصد والإشراف على عمل المجلس التنفيذي للسلطة. أما المناصب المتبقية، البالغ عددها ٢٥ منصبا، فهي مخصصة لممثلي المجلس التشريعي لولاية شرق دارفور وممثلي الحركات المسلحة التي قد توقّع على وثيقة الدوحة في المستقبل. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس التنفيذي للسلطة الإقليمية لدارفور اجتماعه الرابع لمناقشة سبل تسريع وتيرة تنفيذ وثيقة الدوحة، التي ظلت بطيئة حتى الآن. وأكدت الحكومة أيضا تعيين ٢٥ مرشحا من حركة التحرير والعدالة في مختلف المجالس التشريعية لولايات دارفور، وذلك وفقا للحصص المحددة في البروتوكول المتعلق بمشاركتهم السياسية. وما زالت المشاورات جارية بشأن تمثيل حركة التحرير والعدالة في المجلس التشريعي الوطني.

٥ - وبدأت الجامعات الوطنية والمؤسسات التعليمية العليا التي تديرها الدولة تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة المتعلقة بإجراءات التمييز الإيجابي. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، تعرض طلاب دارفوريون في مدينة ود مدني بولاية الجزيرة كانوا يلتمسون من إدارة الجامعة إعفاءهم من رسوم التسجيل لهجوم عنيف على يد ميليشيا طلابية وأفراد الشرطة الاحتياطية المركزية والأمن القومي. وقد أسفر هذا الحادث، وفقا لوسائط الإعلام الوطنية، عن مقتل ٤ طلاب وإلقاء القبض على ٥٦ آخرين، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات في مختلف أنحاء البلد. وردا على ذلك، أصدر وزير العدل في السودان توجيهاته بإجراء تحقيق جنائي في الحادث. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة أيضا توجيهات إلى المؤسسات التعليمية العليا

في مختلف أرجاء البلد بإعفاء جميع الطلاب المنحدرين من دارفور من دفع رسوم التسجيل والدراسة عن السنة الجامعية ٢٠١٢، إلى أن تنتهي السلطة الإقليمية لدارفور من عملية تحديد وضع هؤلاء الطلاب وفقا لوثيقة الدوحة.

٦ - وبدأ مكتب المدعي الخاص بالجرائم المرتكبة في دارفور عمله. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ المكتب العملية المختلطة بأنه فتح تحقيقات في ١٠ قضايا، من بينها جرائم ارتُكبت في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢. وكانت إحدى هذه القضايا تتعلق بهجوم أودى بحياة أفراد من حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة في غرب دارفور في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٣٧). وقد اعتُقل على ذمة التحقيق في هذه القضايا ما مجموعه ٢٥ من الأفراد العسكريين و ٨ من أفراد الشرطة الوطنية.

٧ - بيد أن خطى التقدم في تنفيذ معظم أحكام وثيقة الدوحة ظلت بطيئة رغم القرار الذي اتخذ في تموز/يوليه ٢٠١٢ بتمديد الإطار الزمني للتنفيذ لمدة سنة واحدة. فرغم تجاوز الأطر الزمنية المنقحة بأربعة أشهر، لم تقم حكومة السودان بعد بتحويل الأموال إلى صندوق التعمير والتنمية في دارفور، بما في ذلك القسط الأول البالغ ٢٠٠ مليون دولار، من أجل تيسير تحقيق فوائد ملموسة للسلام في مختلف أنحاء دارفور. كذلك لم يجر بعد إنشاء نظام التمويل الصغير للأنشطة المدرة للدخل من خلال تقديم قروض صغيرة للأفراد والجماعات.

٨ - وعُقد الاجتماع الثاني للجنة المشتركة، المنصوص عليه في وثيقة الدوحة، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونظر المشاركون في الاجتماع، بصفة خاصة، في المسائل المتصلة بعدم التوصل إلى نتائج حاسمة فيما يتصل بالتحقق من قوات حركة التحرير والعدالة، وبترع سلاح ميليشيات دارفور وتفكيكها. واتفق المشاركون على أنه ينبغي للأطراف أن تقوم، تحت إشراف لجنة وقف إطلاق النار، بإنهاء عملية التحقق من قوات الحركة في المناطق التي سبق أن حُدّدت دون أن يتم التحقق منها لأسباب تتعلق بعدم استعداد الحركة أو بمسائل تخص إمكانية الوصول إلى تلك المناطق، وإجراء استعراض مكتبي لحصيلة عملية التحقق برمتها في موعد أقصاه ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واتفقوا أيضا على أن تردّ حكومة السودان على الملاحظات التي أبداها رئيس لجنة وقف أطلاق النار بشأن خطتها لتسريح الميليشيات وتفكيكها في موعد أقصاه ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٩ - وقاطع ممثلو حركة التحرير والعدالة اجتماعا للجنة وقف إطلاق النار كان من المقرر عقده في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة ترتيبات تنفيذ هذه القرارات. ونتيجة لذلك، لم تنفَّذ قرارات اللجنة المشتركة في الآجال المحددة لها. وواصلت العملية المختلطة حثّ الأطراف على الخروج من هذا المأزق. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت القوات

المسلحة السودانية قافلة تابعة لحركة التحرير والعدالة في ضواحي الفاشر، وهو ما أدى إلى مقتل اثنين من أفراد الحركة. وادعى متحدث باسم القوات المسلحة السودانية أن قوات الحركة كانت قد تجاوزت نطاق منطقة تمركز القوات التي حددتها اللجنة. وأحال الطرفان هذه القضية إلى اللجنة للتحقيق فيها.

١٠ - وعقدت لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة اجتماعها الرابع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في الدوحة. ونظرت اللجنة في التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة، وأعربت عن قلقها من احتمال أن يؤدي بطء خطى التقدم تقويض مصداقية الاتفاق بصورة بالغة يهدد بتوقف دعم المجتمع الدولي. وعزت حكومة السودان وممثلو حركة التحرير والعدالة في الاجتماع انعدام التقدم في هذا الشأن إلى التحديات الاقتصادية التي يواجهها السودان، غير أن الطرفين جددا تأكيد التزامهما بالتنفيذ الكامل للاتفاق.

١١ - وواصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري مساعدة الأطراف الموقّعة على وثيقة الدوحة على تنفيذ أحكام الوثيقة. وفي سياق الإطار الاستراتيجي المتكامل للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على نطاق المنظومة إلى الأطراف في تنفيذ الاتفاق، واصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري تنقيح الأنشطة المحددة التي يمكنهما القيام بها في هذا الصدد، استنادا إلى استراتيجية متفق عليها لتنسيق المساعدة. وأُنشئت ستة أفرقة عاملة مواضيعية مشتركة يركز كل منها على واحد من الفصول الستة الأولى من وثيقة الدوحة. وعقدت هذه الأفرقة العاملة عدة جلسات عمل لصياغة ثمانية مقترحات، مع تحديد أساليب تمويلها، وتتعلق تلك المقترحات بأنشطة وبرامج مشتركة في المجالات التالية: العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، والحوكمة، والعودة الطوعية، والإنعاش المبكر، والحوار، والمصالحة. ومن المقرر النظر في هذه المجالات خلال الاجتماع الرفيع المستوى المقبل المقرر عقده بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في الربع الأول من عام ٢٠١٣.

التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل للجميع

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت كبيرة الوسطاء بالنيابة بفريق الوساطة المشترك، عيشاتو مينداودو سليمان، العمل على استئناف المحادثات بين حكومة السودان والحركات غير الموقّعة لوثيقة الدوحة. وقامت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، في الدوحة، بتيسير المحادثات بين ممثلي الحكومة، بقيادة أمين حسن عمر، و ٣١ عضوا من أحد فصائل حركة العدل والمساواة، بقيادة محمد بشر. وحسب المشار إليه في تقريري السابق (S/2012/771، الفقرة ١٠)، فإن السيد بشر ومجموعة من أعضاء الصف الثاني بالمجلس التنفيذي لحركة العدل والمساواة قد انفصلوا عن الحركة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وشكّلوا

المجلس العسكري المؤقت للحركة. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع الطرفان إعلانا لوقف الأعمال العدائية والالتزام بعملية السلام، واتفقا على استئناف المفاوضات على أساس وثيقة الدوحة. غير أن الطرفين لم يتوصلا بعد إلى اتفاق بشأن إطار للمفاوضات. فالحكومة تصر، من جهتها، على ضرورة أن تقتصر المفاوضات على مسألتي تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية، في حين يصر المجلس العسكري المؤقت للحركة، من جهة أخرى، على ضرورة إعادة فتح باب المناقشة بشأن الاتفاق برمته.

١٣ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن القادة العسكريون لقطاع كردفان التابع للحركة انشقاقهم وانضمامهم إلى المجلس العسكري المؤقت للحركة. وبناء على ذلك، أعلنوا تقيدهم بإعلان وقف الأعمال العدائية والالتزام بعملية السلام الموقع بين المجلس العسكري المؤقت للحركة وحكومة السودان في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد اجتماع لأعضاء وأنصار المجلس العسكري المؤقت للحركة في درمة (على بعد ٢٤٠ كلم شمال شرق الفاشر، في ولاية شمال دارفور)، بدعوة من السيد بشر. وانتخب المشاركون السيد بشر رئيسا للحركة وبخيت عبد الله عبد الكريم قائدا عاما لها. وحضر هذه المناسبة ما يناهز ٥٠٠ مقاتل جاؤوا على متن ٧٠ مركبة عسكرية.

١٤ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت العملية المختلطة بقيادة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في كمبالا لمناقشة المسائل المتصلة بإيصال المساعدات الإنسانية وحماية الأطفال. وأعرب قائد الحركة، عبد الواحد، عن اهتمامه بعقد اجتماع ثنائي في المستقبل مع قيادة العملية المختلطة لمواصلة التحاور بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرته.

الحوار الداخلي في دارفور بشأن عملية السلام

١٥ - واصلت السلطة الإقليمية لدارفور التحضير لإجراء عملية الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور المنصوص عليها في وثيقة الدوحة. وفي هذا الصدد، أُرجئ إلى أجل غير مسمى، بسبب وباء الحمى الصفراء الذي انتشر في مختلف أنحاء دارفور، مؤتمرٌ للنازحين واللاجئين كان مقررا عقده للوقوف على شواغلهم وضمان مراعاتها لدى تنفيذ البنود المتصلة بها في الاتفاق، وللبدء في وضع جدول أعمال لمؤتمر للمانحين.

١٦ - وخلال الفترة من ١ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قامت مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين التابعة للسلطة الإقليمية لدارفور، بالتعاون مع العملية المختلطة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتنظيم حلقات عمل تحضيرية في عواصم ولايات دارفور الخمس شارك فيها ما مجموعه ٨٥٠ ممثلا للسلطات المحلية والمجتمع المدني والنازحين. وأعرب

المشاركون عن القلق إزاء المسائل المتعلقة بتوفير الأمن، ونزع سلاح المقاتلين، وتوافر الخدمات الأساسية في أماكن العودة، والأراضي والتعويضات، والعدالة والمصالحة، وسبل تشجيع الحركات غير الموقّعة على الاتفاق كي تنضم إلى عملية السلام، وتوفير التدريب المهني للشباب في المخيمات، وزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام. وقاطع حلقات العمل هذه بعضُ مخيمات النازحين، ومنها مخيم حميدية (غرب دارفور) الذي يوجد بين قاطنيه كثير من مؤيدي جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد. ورصدت العملية المختلطة الظروف التي عُقدت في ظلها حلقات العمل، وأشارت على المفوضية بضرورة توسيع نطاق تمثيل النازحين والنساء ضمن المشاركين. ويُتوخى عقد حلقات عمل تحضيرية للاجئين القادمين من تشاد في موعد أقرب إلى تاريخ عقد المؤتمر (انظر الفقرة ١٥ أعلاه).

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير استمرت المشاورات بين الاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة وحكومة قطر بشأن طرائق إجراء عملية الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور. وفي هذا الصدد، عمّمت العملية المختلطة على الميسّرين مشروع استراتيجية لتوجيه عملية إعداد المشاورات تتناول مسائل من بينها تعريف العملية، والنهج الذي يتبع في إجراء المشاورات، والدعم اللوجستي، والتمويل، والجدول الزمني، والظروف الواجب توافرها لتهيئة بيئة مؤاتية.

ثالثا – حماية المدنيين من العنف الجسدي

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الاشتباكات العديدة التي تنخرط فيها القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة والحركات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق تشكل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن بالنسبة للسكان المدنيين في بعض أنحاء دارفور. وفي شمال دارفور، توجّهت العملية المختلطة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى منطقة هشابة (الواقعة على مسافة ٥٦ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من كتم)، بعد أن منعتها القوات الحكومية مرارا من الوصول إلى هذه المنطقة، وذلك للتحقق من صحة بلاغات أفادت بتعرّض مدنيين لهجوم في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وعلمت الدورية من مصادر من الأهالي أن الحادث الذي بدأ بنزاع على حق استخدام الأرض بين البدو الرحّل والمزارعين، تصاعد مع تدخّل أفراد جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان – فصيل الوحدة. وبعدها شنّت ميليشيات موالية للحكومة هجوما على منطقة هشابة. وقامت طائرات القوات المسلحة السودانية بقصف منجم للذهب تسيطر عليه الحركات المسلحة بالقرب من المنطقة. وأفيد بمقتل عدد يزيد على ٧٠ مدنيا خلال الهجوم. وشاهدت العملية المختلطة حفرة ناتجة عن سقوط قنبلة، وثلاث جثث متحلّلة، ومنطقة زُعم أن ١٦ شخصا قد دُفنوا فيها.

١٩ - وفي الفترة ما بين ٤ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، حاولت العملية المختلطة أكثر من مرة العودة إلى هشابة لجمع مزيد من المعلومات عن الحادث وتعزيز الأمن في المنطقة، ولكنها مُنعت من الاقتراب بسبب القيود التي كانت تفرضها القوات الحكومية تارة، والميليشيات الموالية للحكومة تارة أخرى، والحركات المسلحة تارة ثالثة، وذلك بحجة انعدام الأمن. وبعد ذلك تعرّضت بعثة لتقصي حقائق أرسلتها العملية المختلطة إلى هشابة، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، لهجوم من مسلحين مجهولين أطلقوا عليها نيران المدافع الرشاشة الثقيلة ومدافع الهاون والمدافع الصاروخية. وقتل أحد حفظة السلام وجرح ثلاثة آخرين خلال تبادل إطلاق النار.

٢٠ - وعلى الرغم من قيام العملية المختلطة بإطلاع المسؤولين الحكوميين على حادثة الكمين هذه، لم تتم إلى الآن محاسبة الجناة. وتواصل البعثة، من جانبها، بذل مساع مع مختلف الجماعات المسلحة الناشطة في هشابة كي يمكنها العودة إلى المنطقة لتعزيز أمن السكان المدنيين وتهيئة المجال لتقديم المساعدات الإنسانية.

٢١ - وجنوبَ هذه المنطقة، أفادت بلاغات تلقتها البعثة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من مصادر من أهالي أبو دليق (الواقعة على مسافة حوالي ٥٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من الفاشر بشمال دارفور) بوقوع اشتباكات كثيفة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تعرّض أفراد دورية أرسلتها العملية المختلطة للتحقق من هذه المعلومات وتقييم أثر العنف على الأهالي المدنيين لنيران أطلقها مسلحون مجهولون في المنطقة المحيطة. وأنهت الدورية مهمتها لعدم تمكنها من تقييم الحالة الأمنية في المنطقة التي كانت متوجّهة إليها.

٢٢ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تأكدت العملية المختلطة من تعرّض قرية سقلي (الواقعة على مسافة ٣٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من الفاشر)، وأغلب سكانها من الزغاوة، لهجوم في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وأفاد الأهالي المحليون بأن الهجوم نُفذ بأيدي عناصر من قوات الدفاع الشعبي تم جلبها من قبائل برتي والبرقد وتنجور. وشاهدت دورية تابعة للعملية المختلطة قرية هجرها أغلب سكانها، وبها ١٢ منزلا محترقا، ومظاهر نهب للممتلكات، وماشية مقتولة. وزُعم أن ما مجموعه ١٠ من المدنيين قد قُتلوا خلال الهجوم وأن عدة أشخاص غيرهم قد شُرّدوا.

٢٣ - وقبل أن تتمكن العملية المختلطة من الوصول إلى موقع الهجوم بثلاثة أيام، تظاهر حوالي ٢٠٠ شخص يحملون ١٠ جثامين أمام مجمع العملية المختلطة في الفاشر احتجاجا على هذا الحادث. وزعم المتظاهرون أن الهجوم استهدف أهالي الزغاوة في سقلي ردا على

الأعمال العدائية السابقة التي وقعت بين القوات الحكومية وقوات الدفاع الشعبية وجيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في أبو دليق. وبعد أسبوعين من منع قوات الدفاع الشعبية العملية المختلطة من الوصول إلى أبو دليق، تمكنت العملية المختلطة أخيرا، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، من الوصول إلى هناك لتقييم حالة حقوق الإنسان والحالتين الإنسانية والأمنية في أعقاب الاشتباكات التي أفيد بوقوعها في المنطقة. وزعمت مصادر من الأهالي أن أبو دليق والقرى المحيطة بها قد استُهدفت خمس مرّات بهجمات شنّتها جماعات مسلحة منتمية إلى الزغاوة منذ بداية العام. وأفيد بمقتل خمسة عشر شخصا خلال الاقتتال الأخير الذي وقع في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وبدأت العملية المختلطة تسيّر دوريات منتظمة لتعزيز الأمن في المنطقة، وواصلت دعمها للمبادرات التقليدية لتسوية النزاعات التي جرى في إطارها العمل على إشراك زعماء قبيلتي الزغاوة والتنجور في الحوار من خلال عقد اجتماعين منفصلين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر.

٢٤ – وأكّدت المنظمة الدولية للهجرة صحة المعلومات التي تفيد بأن ٤٢٣ من النازحين قد غادروا سقلي والمناطق المحيطة بها إلى مخيم زمزم، بينما نزح ما يقدّر بـ ٣٨٠ شخصا إلى مناطق أخرى حول الفاشر. ووفّرت الوكالات الإنسانية للوافدين الجدد الخدمات الطبية والمواد غير الغذائية وأماكن الإيواء الطارئ. ويجري بناء المراحيض وتنفيذ حملة للنظافة الصحية.

٢٥ – وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت قافلة تابعة للقوات المسلحة السودانية في كمين نصبته لها قوات جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي (على مسافة ٤٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من شنقل طوباية في شمال دارفور). وسُرق عدد من الأسلحة والمركبات وزُعم أن عددا غير معروف من الأفراد العسكريين قد أُسر. وفي اليوم التالي، ألقت طائرات تابعة للقوات المسلحة السودانية ثلاث قنابل بالقرب من مكان الكمين. وبعد ذلك بأربعة أيام، توجّهت دورية تابعة للعملية المختلطة إلى الموقع، حيث شاهدت خمس مركبات عسكرية وشاحنة وقود مدمّرة وكذلك ١٨ جثة. وفي اليوم نفسه، شاهدت الدورية أيضا طائرات تابعة للقوات المسلحة السودانية وهي تلقي أربع قنابل على مسافة حوالي ٣ كيلومترات من المنطقة.

٢٦ – واستمرت الأعمال العدائية بين القوات الحكومية والحركات المسلحة، حيث قصفت طائرات القوات المسلحة السودانية في ١٢ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر أماكن اشتُبه في أنها مواقع للمتمردين في أبو زرقة وشنقل طوباية والطويلة بشمال دارفور. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى تبادل لإطلاق النيران غير المباشرة بين القوات الحكومية المتمركزة

بالقرب من مطار الفاشر وجماعة مسلحة مجهولة تعمل انطلاقا من قرية شقرا (الواقعة على مسافة حوالي ٢٦ كيلومترا إلى الغرب من الفاشر). وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تم إيقاف دورية تحقُّق تابعة للعملية المختلطة كانت متوجهة إلى قرية شقرا عند نقطة تفتيش حكومية خارج الفاشر ومُنعت من المرور. فتوجهت الدورية عوضا عن ذلك إلى قرية سلومة المجاورة (الواقعة على مسافة حوالي ١٥ كيلومترا إلى الغرب من الفاشر)، حيث أفاد السكان المحليون بأن المنطقة كانت قد شهدت تبادلا كثيفا لإطلاق النار. ولم يُفد بوقوع خسائر بشرية. وزعم متحدث باسم جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي فيما بعد أن الحركة هي التي تعاملت مع القوات الحكومية في محيط المطار.

٢٧ – وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت طائرات تابعة للقوات المسلحة السودانية أربع قنابل عند أم كدادة (الواقعة على مسافة ٢٠ كيلومترا إلى الشمال من شنقل طوباية)، مما أسفر، وفق ما أفيد به، عن تدمير سبع مركبات للمتمردين. وغربَ هذه المنطقة، أفادت السلطات الدارفورية بوقوع هجوم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر على مخيم للقوات المسلحة السودانية في إد النقب، بالقرب من كبكابية. وأُفيد بمقتل ٢٢ من الأفراد العسكريين الحكوميين، وإصابة عدد غير محدد، وسرقة عدد من المركبات والأسلحة. ولم تتمكن العملية المختلطة من التحقّق من الحوادث التي أفيد بوقوعها ومن أعداد الخسائر في كل منها بسبب القيود التي تفرضها السلطات الحكومية متذرّعة بالعمليات العسكرية النشطة الجارية في المنطقة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن طائرة تابعة للقوات المسلحة السودانية ألقت قنابل في محيط قرية فولة (الواقعة على مسافة حوالي ١٤ كيلومترا إلى الشمال من شنقل طوباية). وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، توجّهت دورية تابعة للعملية المختلطة إلى المنطقة فوجدت القرية بأكملها محترقة ومهجورة. ولم يتيسر تحديد أعداد الخسائر البشرية والنازحين.

٢٨ – واستمر شنّ الميليشيات الموالية للحكومة لهجمات يليها قصف بالقنابل من طائرات القوات المسلحة السودانية في مناطق على مسافة أبعد إلى الشمال الغربي من شنقل طوباية، حيث جرى استهداف مواقع مزعومة للمتمردين في قرى الدالي ونمرة والمساليت وتوكوماري، وفي محيطها، وذلك في ١٢ و ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي. وحاولت العملية المختلطة بشكل متكرر التحقّق من وقوع تلك الهجمات ومن الأثر الإنساني الذي خلفته في صفوف السكان المدنيين دون جدوى، إذ منعتها السلطات الحكومية من الوصول إلى المناطق بحجّة انعدام الأمن.

٢٩ – وفي شرق دارفور، قصفت طائرات القوات المسلحة السودانية في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر قرية سماحة (الواقعة على مسافة ٢٠٠ كيلومتر إلى الجنوب الشرقي من الضعين)

في محاولة لقطع خطوط الإمداد وتقييد تنقّل الحركات المسلحة الدارفورية بين جنوب السودان ودارفور. وزُعم أن ١١ مدنيا قد قُتلوا، وأن عددا غير محدّد قد أصيب، وأن العديد من السكان نزحوا مؤقتا إلى المناطق المحيطة. وأفيد بأن النازحين عادوا إلى ديارهم بمجرّد عودة الأوضاع إلى طبيعتها. ولم تتمكن العملية المختلطة من التحقق بشكل مستقل من هذه المعلومات نظرا لاستمرار تضييق السلطات الحكومية لحريتها في الوصول إلى المناطق الشديدة القرب من الحدود الجنوبية للبلد.

٣٠ - وفي غرب دارفور، أفادت مصادر من الأهالي المحليين بأن جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد شن هجوما على أفراد تابعين للقوات المسلحة السودانية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر في قولو (الواقعة على مسافة ٩٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من زالنجي) في محاولة للسيطرة على المنطقة. وزُعم أن ٢٠ من أفراد القوات المسلحة السودانية قد قُتلوا وأن العديدين غيرهم قد أصيبوا. وبسبب تضييق الحركات المسلحة لحرية العملية المختلطة في الوصول إلى الأماكن المطلوبة في هذه المنطقة، لم تتمكن البعثة من التحقق من وقوع الحادث. وتلقت البعثة بلاغات أفادت بقيام القوات الحكومية بتعزيزات بالقرب من خور رملة (الواقعة على مسافة حوالي ٤٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من قولو).

٣١ - وكردّ فعل لاشتداد العنف بين الطوائف، وهو الظاهرة التي كانت على أشدّها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، زادت العملية المختلطة من تفاعلها مع السلطات المحلية وزعماء المجتمعات المحلية التقليديين في المناطق المتضرّرة من أجل تشجيع الحوار والمصالحة بين الطوائف. وطوال شهر تشرين الأول/أكتوبر، حرص الزعماء التقليديين لقبيلتي الزيادية وبرتي المتناحرتين على إبقاء العملية المختلطة على علم بما يجري في إطار مبادرة أطلقتها الحكومة للتحقيق في خلاف بين القبيلتين على أراض في مليط (الواقعة على مسافة ٦٥ كيلومترا إلى الشمال من الفاشر) والمصالحة بين القبيلتين. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد اتصالات أجرتها العملية المختلطة مع السلطات المحلية والزعماء التقليديين لتعزيز التعايش السلمي في كتم والواحة (شمال دارفور)، شكلت المحليتان آلية مشتركة لتسوية النزاعات والمصالحة من أجل التخفيف من التوتر الطائفي الذي اشتد في أعقاب قتل معتمد محلية الواحة في آب/أغسطس ٢٠١٢.

٣٢ - وبالمثل قامت العملية المختلطة، في محاولة لتخفيف التوتر بين المجتمعات الزراعية وجماعات البدو الرحّل، بدعم عدد من المبادرات المحلية في مختلف أنحاء دارفور لتوعية المزارعين والبدو الرحّل في المناطق المعرضة لخطر نشوء المنازعات بسبب حقوق الرعي، وبسبب ما يجري من تدمير للمحاصيل خلال عمليات الحصاد الجارية، وترحال البدو

الموسمي. وقد شملت هذه الجهود قيام العملية المختلطة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بدور الميسّر لاجتماع عقد في مخيم الحصاحيصا للنازحين في وسط دارفور بين قادة النازحين، والقيادات الشبابية، وأعضاء لجنة التعايش السلمي، والجماعات الرعوية للتشجيع على عقد اجتماعات منتظمة مع سلطات إنفاذ القانون المحلية للتنسيق والتوعية وتحسين العلاقات مع هذه السلطات كي يمرّ موسم الحصاد بسلام. ووفرت العملية المختلطة كذلك الدعم التقني واللوجستي لحملة توعية بخصوص حماية المحاصيل قام بها زعماء القبائل والزعماء الدينيون في ٣٣ موقعا في مختلف أنحاء غرب دارفور واختُتمت في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وكذلك يسّرت البعثة في ٥ كانون الأول/ديسمبر حلقة عمل لتوعية الزعماء التقليديين والمزارعين والبدو الرحّل في محلية كبكابية بشمال دارفور.

٣٣ - وعقدت العملية المختلطة ١٧ حلقة عمل عن إدارة وتسوية النزاعات والمصالحة في مختلف أرجاء دارفور. وشارك في حلقات العمل أكثر من ١ ٠٠٠ شخص (كان بينهم ٢٥٠ امرأة)، منهم قادة المجتمعات المحلية واللاجئون والنازحون، وأعضاء الإدارات المحلية ولجان السلام، وجماعات البدو الرحّل، والمزارعون، ومسؤولو الدولة وأجهزة الحكم المحلي، وأعضاء الجماعات الدينية والعرقية والنسائية والشبابية. وكان من بين المواضيع التي نوقشت الاتصالات ودورها في تسوية النزاعات، وأهمية تعزيز الآليات التقليدية المحلية لتسوية النزاعات.

رابعا - الحالة الأمنية وحرية الحركة

٣٤ - في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعيقت التحركات البرية للبعثة في ٣٨ مرة، مقارنة بـ ٢٩ مرة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الفترة نفسها، رفضت السلطات الحكومية ٨٢ طلبا من أصل ٩٣٨ ٣ طلبا من طلبات الرحلات الجوية، وهو ما يمثل انخفاضا عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق حين تم رفض ١٠٨ طلبات من أصل ٩٢٨ ٤ طلبا. وتذرّعت السلطات الحكومية في رفضها السماح بالدخول إلى المناطق المطلوبة إما بعدم كفاية الإخطار، أو بعدم وجود إذن خطي، إلى جانب انعدام الأمن أو العمليات العسكرية النشطة. ولا تزال معظم القيود هي قيود تفرضها القوات الحكومية أو الحركات المسلحة على دخول العملية المختلطة إلى مناطق الأعمال العدائية. وواصلت البعثة نداءاتها إلى السلطات الحكومية لتمكينها من حرية التحرك دون أي عوائق في جميع أنحاء دارفور، وفقا لاتفاق مركز القوات.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل العاملون في مجال تقديم المعونة يواجهون قيودا وعوائق بيروقراطية تحول دون وصولهم إلى الأماكن المطلوبة. وازدادت صعوبة حصول

موظفي وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين والإنمائيين على تصاريح السفر الخاصة بدارفور، سواء السفر إلى بعض المواقع الميدانية في دارفور أو من الخرطوم إلى دارفور. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، سُجل ما مجموعه ٧١ حادثا متعلقا بقيود تحول دون وصول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية الأخرى العاملة في دارفور إلى الأماكن المطلوبة. وشملت هذه القيود قيودا فرضتها حكومة السودان، إضافة إلى قيود فرضتها لأحكام الضرورة الجهات الفاعلة الإنسانية في بعض المناطق، وفقا لتقييم الأمم المتحدة للمخاطر.

٣٦ - وظل الدخول إلى بعض المناطق ممنوعا، بما في ذلك أجزاء من غرب دارفور وشرق جبل مرة في جنوب دارفور وهشابة في شمال دارفور؛ ولم يُسمح لأي بعثة من البعثات المشتركة بين الوكالات بالوصول إلى غرب جبل مرة منذ آب/أغسطس ٢٠١١. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أشار مفوض المعونة الإنسانية لشمال دارفور على وكالات الأمم المتحدة في تلك المنطقة بتأمين تصريح سفر إضافي لجميع البعثات الميدانية التي تعمل داخل الولاية. كذلك طلبت مفوضية المعونة الإنسانية أن يقوم فريق الأمم المتحدة القُطري بدفع بدل إقامة يومي لموظفيها عند مرافقتهم للموظفين الموفدين في بعثات ميدانية في شمال دارفور.

السلامة والأمن

٣٧ - وقع هجومان قتل فيهما أفراد من حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الهجوم الذي تعرضت له دورية تحقق تابعة للعملية المختلطة في هشابة في شمال دارفور وقُتل فيه أحد حفظة السلام وجرح ثلاثة آخرون (الفقرة ١٩). وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل أربعة من حفظة السلام وجُرح ثمانية آخرون في طريق عودتهم إلى قواعدهم من دورية لوجستية وإدارية في كمين نصبه مهاجمون مسلحون مجهولو الهوية بالقرب من مجمع العملية المختلطة في الجنينة بغرب دارفور.

٣٨ - وفي يومَي ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، اعتقل أفراد الأمن القومي في نيالا بجنوب دارفور ثلاثة موظفين وطنيين تابعين للعملية المختلطة. ووفقا لما أفاد به مسؤولون حكوميون، فقد احتُجز الموظفون لمشاركتهم في أنشطة مناهضة للحكومة. وقدمت العملية المختلطة احتجاجا على احتجازهم، وهي تطالب بتدخل وزارة الخارجية لتأمين الإفراج عن الموظفين الثلاثة وكفالة التقيد التام بأحكام اتفاق مركز القوات.

٣٩ - ولا تزال عمليات خطف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المعونة الإنسانية واختطاف المركبات تثير القلق. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، أُفرج من خلال الجهود التي بذلتها

حكومة السودان والعملية المختلطة عن فردَي وحدات الشرطة المشكلة التابعة للعملية المختلطة اللذين كانا قد احتُجزا رهينتين في كبكابية، بشمال دارفور، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ (انظر S/2012/771، الفقرة ٣٧)، وذلك بعد ١٣٦ يوما من الأسر، دون أن يمسهما سوء. واختطفت مركبة تابعة للعملية المختلطة ومركبة أخرى تابعة لإحدى وكالات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (مقابل أربع مركبات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وعلى الرغم من استرداد المركبة التابعة لوكالة الأمم المتحدة في وقت لاحق بدعم عاجل من السلطات الأمنية الحكومية، فإن اختطاف المركبات لا يزال يشكل تهديدا أمنيا كبيرا في دارفور.

خامسا – الحالة الإنسانية

٤٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت وزارة الصحة الاتحادية منظمة الصحة العالمية بتفشي الحمى الصفراء في جميع أنحاء دارفور. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، بلغ مجموع عدد حالات المشتبه بإصابتهم ٧٨٨ حالة، منها ١٦٦ حالة وفاة تتصل بالوباء. وعملت السلطات الاتحادية وسلطات الولايات، بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، على السيطرة على تفشي المرض. وتلقت وزارة الصحة الاتحادية من مجموعة التنسيق الدولية المعنية بتوفير اللقاح التابعة لمنظمة الصحة العالمية ٢,٤ مليون جرعة من لقاح الحمى الصفراء من أجل القيام بحملة تلقيح شاملة في ١٢ منطقة من المناطق ذات الأولوية. وتمّ جمع حوالي ١,٧ مليون دولار على الصعيد القُطري، وقامت المنظمات الدولية غير الحكومية وحكومة السودان بتوفير الدعم التشغيلي. ووافق صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ على تقديم مبلغ آخر قدره ٢,٦ مليون دولار. ووفرت العملية المختلطة الدعم الأمني واللوجستي لمنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الاتحادية لتنفيذ حملة التحصين، وشمل ذلك الدعم توفير المولدات الكهربائية، والوقود، والنفط، والخيام، إلى جانب استخدام المرافق الطبية التابعة للعملية المختلطة عند اللزوم.

٤١ – وفرضت مفوضية المعونة الإنسانية قيودا على تسليم المساعدات الإنسانية، حيث إنها ألغت تسجيل ستّ منظمات وطنية غير حكومية عاملة في جنوب دارفور، ومنها مجلس الكنائس السوداني، وجمعية المنال الخيرية، والمبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي، ومؤسسة فاطمة الزهراء لرعاية الطفل، والملم كيلا، والبان، وأوقفت عمليات تلك المنظمات، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. واتُّهم مجلس الكنائس السوداني بأن ولايته دينية وليست إنسانية، في حين وُجّهت ضد المنظمات الأخرى مجموعة أخرى من الادعاءات منها ادعاءات بسوء التصرف في أموال الجهات المانحة والفساد. وأدت عملية

إلغاء تسجيل المنظمات المحلية غير الحكومية إلى تعطيل خدمات التعليم والصحة والأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي، لما يقدر بنحو ٠٠٠ ٣٠ مستفيد.

٤٢ - وأكد الفريق العامل المعني بالعودة وإعادة الإدماج، الذي تقوده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن ٤٧١ ١٠٥ شخصا قد عادوا طوعا إلى ديارهم الأصلية في دارفور في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في حين يتراوح المجموع المتوقع حتى نهاية العام ما بين ٠٠٠ ١٢٠ و ٠٠٠ ١٣٠ شخص. وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى أن ما يتراوح بين ٠٠٠ ٩٠ و ٠٠٠ ١٠٠ شخص على وجه التقريب قد شردوا خلال عام ٢٠١٢، وإن كان ذلك بصفة مؤقتة بالنسبة للعديدين منهم.

سادسا - سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٣ - انخفض العدد الإجمالي لحالات انتهاك حقوق الإنسان الموثّقة من ١٥٩ حالة تشمل ٣٢١ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٩٤ حالة تشمل ٢٠٤ ضحايا في الفترة المشمولة بهذا التقرير (٤٤ ضحية لانتهاكات الحق في الحياة و ١٠٠ ضحية لانتهاكات الحق في السلامة البدنية، و ١٣ ضحية للاعتقال والاحتجاز التعسفي، و ٤٧ ضحية للعنف الجنسي والجنساني). ومن الحالات الـ ٩٤ الموثقة، تمّ إبلاغ السلطات الحكومية عن ٤٤ حالة، منها ١٣ حالة قيد التحقيق.

٤٤ - وتواصلت الهجمات على النازحين، مما أدى غالبا إلى انتهاكات للحق في السلامة البدنية. وسجلت العملية المختلطة ٣٧ حادثا شمل ١٠٠ ضحية، مما يمثل انخفاضا عن العدد المسجل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وهو ٤٩ حادثا شمل ١٥٣ ضحية. وكان السبب الكامن وراء هذه الهجمات هو المنازعات بين المزارعين والرعاة على مسائل إتلاف المحاصيل وسرقة الماشية. ومع بدء موسم الحصاد، تقوم العملية المختلطة بدعم عدد من المبادرات المحلية الرامية إلى توعية المزارعين والرّحَّل في المناطق المعرضة لنشوب منازعات بشأن حقوق الرعي وإتلاف المحاصيل، كما رفعت درجة اليقظة، ولا سيما في المناطق التي يزاول فيها النازحون أنشطة زراعية.

٤٥ - وانخفض عدد حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين التي سجلتها العملية المختلطة من ٤٠ حادثا تشمل ٤٦ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٦ حوادث تشمل ١٣ ضحية في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وزُعم في اثنين من الحوادث وقوع عمليات تعذيب تلاها عمليات تخويف. وفي واحد من هذه الحوادث، ألقت قوات الأمن القومي القبض في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في ميرشينغ، بجنوب دارفور، على ثمانية أشخاص متهمين

بسرقة أموال من أحد أفراد الأمن القومي، وقامت باحتجازهم بصورة تعسفية. وأفيد بأن الضحايا تعرضوا للتعذيب من أجل انتزاع اعترافاتهم، ثم أُفرج عنهم بعد عدة ساعات من إلقاء القبض عليهم. وقد أبلغ الضحايا الشرطة الوطنية بالحادث ولا تزال التحقيقات جارية. ولدى العملية المختلطة علم في الوقت نفسه بأن ما لا يقل عن أربعة من الضحايا يتعرضون منذ ذلك الحين للتخويف من أجل سحب شكاواهم المقدمة للشرطة، وهي تقوم برصد الحالة. وفي حادث آخر، اعتقل أفراد الأمن القومي تعسفيا، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر في الفاشر، أحد قادة المجتمع المحلي في مخيم زمزم للنازحين بتهمة أنه من أنصار جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وعُذب واحتُجز حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٦ - وسجلت العملية المختلطة ٣٣ حادث عنف جنسي وجنساني تشمل ٤٧ ضحية منهم ٢٠ من القُصَّر. وهذا يمثل زيادة طفيفة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي بلغ فيها عدد تلك الحالات ٣٠ حالة شملت ٤٢ ضحية منهم ١٣ من القُصَّر. ولا يزال من الصعب التأكد بصورة دقيقة من مستوى حوادث العنف الجنسي والجنساني، حيث يذكر العديد من الضحايا أن الخوف من الوصم الاجتماعي يحول دون تقديم الشكاوى وخاصة إلى الشرطة الحكومية. وفي محاولة لمعالجة هذا الأمر المثير للقلق، واصلت العملية المختلطة والجهات الشريكة لها، الحكومية منها وغير الحكومية على السواء، العمل على إقامة دورات تدريبية لبناء القدرات والاضطلاع بأنشطة للتوعية في مجال العنف الجنسي والجنساني. وفي هذا الصدد، شجعت العملية والشركاء في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، على الاحتفال بمبادرة ”١٦ يوما من العمل النشط في مكافحة العنف ضد المرأة“، من خلال القيام بطائفة من الأنشطة من بينها حملات للتوعية، وحلقات عمل، وبرامج تلفزيونية، وأنشطة رياضية وثقافية، للتشجيع على القضاء على العنف الجنسي ضد المرأة والفتاة في جميع أنحاء دارفور.

٤٧ - وفي إطار الجهود الرامية إلى بناء قدرات السلطات القضائية والسلطات المسؤولة عن السجون في جميع أنحاء دارفور، قامت العملية المختلطة، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بتيسير التدريب على التحقيقات الجنائية لـ ٤٠ محققا من محققي الشرطة و ١٠ من موظفي مكتب المدعي العام. كذلك سلّمت إلى السلطات القضائية وسلطات السجون على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات ثلاثة مشاريع منجزة من المشاريع السريعة الأثر، بما في ذلك مشروع يتعلق بمقر محكمة ريفية في طويلة بشمال دارفور، ومشروع أدى إلى تجديد وحدة مبيت للنساء وغرفة للولادة في سجن نيالا المركزي بجنوب دارفور.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، عقدت العملية المختلطة ١٦ دورة تدريبية لبناء القدرات في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والعدالة الانتقالية لـ ٧٨٦ مشاركا، بمن فيهم ممثلو الإدارة المحلية والسلطات الأمنية، والمجتمع المدني، وحركة التحرير والعدالة، من جميع أنحاء دارفور. وتلقى أيضا المشاركون تدريبا على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

حماية الطفل

٤٩ - في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت القيادة التاريخية لجيش تحرير السودان إلى العملية المختلطة تقريرها المرحلي الثاني عن تنفيذ خطة عملها لإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وجاء في التقرير أن الحركة قدمت إلى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان قائمة بأسماء ١٢٠ من الجنود الأطفال السابقين من إجل إعادة إدماجهم. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت العملية المختلطة مع قيادة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في كمبالا لمناقشة شروع الحركة في خطة عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وفي ذلك الاجتماع، أُبلغ عبد الواحد، زعيم الحركة، بأن حركته قد أدرجت منذ عام ٢٠٠٧ في قائمة مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال، التي ترد في تقريري السنوي الأطفال والتزاع المسلح (انظر أحدث تقرير، A/66/782-S/2012/261، المرفق الأول). ووافقت الحركة على النظر في تنفيذ خطة عمل من هذا النوع في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وبالتوازي مع ذلك، أفادت حركة العدل والمساواة بأنها أنشأت لجنة متابعة لضمان تنفيذ خطة العمل التي وقعتها في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

سابعا - نشر العملية المختلطة وعملياتها

٥٠ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر، كان قوام العملية المختلطة من الموظفين المدنيين يبلغ نسبة ٨٥ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٢٧٧ ٥ موظفا (٠٩٧ ١ من الموظفين الدوليين، و ٩٣٠ ٢ من الموظفين الوطنيين و ٤٤٩ من متطوعي الأمم المتحدة).

٥١ - وكان قوام العملية المختلطة من الأفراد العسكريين يبلغ ٣٦٧ ١٦ فردا من بينهم ٧٤٩ ١٥ جنديا و ٣٠٥ ضباط أركان و ٢٣٤ مراقبا عسكريا و ٧٩ موظف اتصال.

٥٢ - وبلغ قوام أفراد شرطة العملية المختلطة ٧٤٦ ٢ فردا، ٨٤ في المائة منهم من الرجال و ١٦ في المائة من النساء. وتم نشر ١٦ وحدة من وحدات الشرطة المشكلة المأذون بها والبالغة ١٧ وحدة.

٥٣ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٣ (٢٠١٢)، استمر تنفيذ ما تمخض عنه استعراض الأفراد النظاميين التابعين للعملية المختلطة. وتمت إعادة سرية لوجستيات متعددة الأدوار إلى الوطن، وتجري إعادة كتيبة مشاة وسرية إشارة إلى الوطن. ورغم الاستمرار في إدخال التعديلات على وحدات الشرطة، فقد استلزم إصدار التأشيرات إجراء التعديلات من خلال تناقص عدد الأفراد عن طريق عمليات إعادة النشر المقررة. ويجري وفق المواعيد المحددة تخفيض القوام الإجمالي للبعثة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للوصول إلى الحدود القصوى المأذون بها بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على التوالي.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة بتسيير ٧ ٠٨٦ دورية عسكرية، بما فيها ٢ ٧٨٤ دورية روتينية و ٥٤٧ دورية قصيرة المدى، و ١٩٨ دورية طويلة المدى، و ١ ٠٢٠ دورية ليلية، و ٧٣٦ دورية حراسة مرافقة للعمليات الإنسانية، و ١ ٨٠١ دورية إدارية. وقام أفراد شرطة العملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ٩ ٣١٦ دورية، من بينها ٧ ٧١٩ دورية داخل مخيمات النازحين والقرى والمدن والأسواق، و ١ ١٣٩ دورية متوسطة المدى، و ٢٥٠ دورية طويلة المدى و ٢٠٨ دوريات لحراسة القائمين على جمع الحطب، وحراسة المزارع.

٥٥ - وفي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت السلطات الحكومية ٧٤١ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، كانت هناك ١ ٦١٣ تأشيرة دخول لم يبت فيها بعد، من بينها ١ ١٦٩ لأفراد الشرطة المدنية، و ١٤٨ للمتعاقدين، و ١١٢ لمتطوعي الأمم المتحدة و ٩٣ للموظفين المدنيين، و ٧٢ للأفراد العسكريين، و ١٦ للزوار الرسميين و ٣ للخبراء الاستشاريين. وواصلت العملية المختلطة حث السلطات على الموافقة بصورة سريعة على جميع طلبات التأشيرات.

٥٦ - وفيما يتعلق بالقدرات التشغيلية وقدرات الاكتفاء الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، حققت ٣٢ وحدة من أصل ٤٦ وحدة عسكرية ووحدة للشرطة منتشرة حاليا لدى العملية المختلطة، معدلا لصلاحية معداتها الرئيسية يفوق عتبة ٩٠ في المائة. أما في مجال قدرات الاكتفاء الذاتي، لم تف سوى ١٢ وحدة بالشروط المنصوص عليها في مذكرة التفاهم الخاصة بكل منها. ولا تزال العمليات تتأثر سلبا بأوجه النقص التي تتعلق أساسا بصلاحية ناقلات الجنود المدرعة. وقد اتخذت بعض البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة خطوات إيجابية لمعالجة أوجه النقص تلك، عن طريق نشر المعدات المطلوبة وإعادة الإمداد بقطع الغيار والمواد الاستهلاكية. وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام

التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة لكفالة قيام تلك البلدان على وجه السرعة بمعالجة أوجه القصور في المعدات المملوكة للوحدات.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجز ما مجموعه ٢٠ مشروعا من مشاريع الأثر السريع، وتوجد حاليا ١٠٨ مشاريع إضافية قيد التنفيذ وفي مراحل مختلفة من الإنجاز.

٥٨ - واستمرت العملية المختلطة في الحد من التهديد الذي تمثله الذخائر غير المنفجرة في دارفور. وأظهرت التقييمات أن ما مجموعه ١٣١ كيلومترا مربعا من الأراضي و ٢٨٠ ١ كيلومترا من الطرق والممرات خالية من الذخائر غير المنفجرة. وإضافة إلى ذلك، دُمرت ١٤ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٥ قطع من ذخائر الأسلحة الصغيرة. واستفاد ما مجموعه ٠٨٦ ١٨ شخصا من التدريب على الوعي بمخاطر الذخائر غير المنفجرة.

٥٩ - وواصل كل من العملية المختلطة والشركاء المحليين تنفيذ ١٧ مشروعا أهليا كثيف العمالة لفائدة ٣٣٥ ٢ شابا تشير التقديرات إلى وجود احتمال أن ينضموا إلى الجماعات المسلحة أو العصابات، وذلك بهدف الحد من العنف في جميع أنحاء دارفور. ولما كانت هذه المشاريع قد شارفت على الاكتمال، فإنه يجري حاليا إعداد مشاريع إضافية.

٦٠ - ولم يُحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو ضمان إصدار حكومة السودان ترخيصا للبث الإذاعي للعملية المختلطة، تماشيا مع اتفاق مركز القوات. وواصلت العملية المختلطة حث الحكومة على إصدار هذا الترخيص الذي سيمكن العملية المختلطة من البث على نحو أكثر تواترا وعبر محطة إذاعة خاصة بها.

ثامنا - التقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية

٦١ - تشتمل الفقرات من ٦١ إلى ٦٤ على معلومات بشأن التقدم الذي أحرزته العملية المختلطة في ضوء النقاط المرجعية والمؤشرات المستكملة الواردة في تقريري السابق المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771، المرفق الأول). وقد أُحرز بعض التقدم في ضوء النقطة المرجعية الأولى المتعلقة بالتوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع في دارفور. ويعزى ذلك أساسا إلى اختتام عمل بعثة التقييم المشتركة لدارفور واكتمال الأعمال التحضيرية، بما فيها المشاورات مع أصحاب المصلحة في دارفور، قبل انعقاد المؤتمر المزمع تنظيمه للنازحين واللاجئين، الذي أُرجئ بسبب تفشي الحمى الصفراء مؤخرا في جميع أنحاء دارفور (انظر الفقرات ٣ و ١٥ و ١٦). ولم يتحقق سوى تقدم محدود نحو تنفيذ معظم الأحكام الواردة في وثيقة الدوحة، كذلك لم يحرز تقدم يذكر، بل أي تقدم على الإطلاق، بخصوص الأحكام المتعلقة بالعدالة أو التعمير أو الأمن أو تقاسم الثروة. وفيما يتعلق بدرجة شمول وثيقة الدوحة،

فإنه لم يبق هناك سوى اثنين من الأطراف الموقعة عليها. وقد وقّع كل من حكومة السودان وحركة العدل والمساواة – المجلس العسكري المؤقت على إعلان لوقف الأعمال العدائية والالتزام بعملية السلام، وهو ما يمكن أن يمثل خطوة هامة نحو توسيع درجة شمول العملية. ولم تبدأ المفاوضات بعد، في انتظار الاتفاق على نطاق المحادثات.

٦٢ - أما النقطة المرجعية الثانية فتتعلق بإعادة إرساء بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نال من التقدم المحرز في ضوء هذه النقطة المرجعية تزايدُ الأعمال العدائية بين قوات الحكومة والميليشيات الموالية للحكومة والحركات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق، لا سيما في شمال دارفور، إلى جانب تزايد الهجمات على العملية المختلطة والقيود المفروضة عليها. ولم يتسن للعملية المختلطة أو الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية الوصول إلى العديد من المناطق المتضررة بسبب القيود التي فرضتها السلطات الحكومية والجماعات المسلحة بذريعة انعدام الأمن. وقامت العملية المختلطة من جانبها بتركيز جهودها على الاتصال بالسلطات الحكومية ومختلف الجماعات المسلحة في المناطق المتضررة من أجل الوصول إلى هذه المناطق لتعزيز أمن السكان المدنيين وإفساح المجال أمام العمل الإنساني.

٦٣ - وتتعلق النقطة المرجعية الثالثة بتعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان. وما زالت الحالة العامة لحقوق الإنسان في دارفور تثير القلق، لا سيما فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة وانتهاكات الحق في السلامة الجسدية وبارتكاب العنف الجنسي والجنساني (انظر الفقرات ٤٣-٤٦). ومن بين حالات انتهاك حقوق الإنسان الموثقة البالغ عددها ٩٤ حالة، يجري التحقيق حاليا في ١٣ حالة فقط كما ستفصل المحكمة في حالة واحدة. وواصلت العملية المختلطة الاضطلاع بمبادرات لتعزيز قدرة السلطات الحكومية والجماعات غير الحكومية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وإعلاء سيادة القانون. بيد أن مؤشرات التقدم المحرز في ضوء هذه النقطة المرجعية محدودة.

٦٤ - أما النقطة المرجعية الرابعة فتتعلق بتحقيق استقرار الحالة الإنسانية وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وتنفيذ عمليات الإنعاش المبكر. وقد ازدادت الحاجة إلى إيصال المساعدة الإنسانية ومساعدة السكان المتضررين بسبب تدهور الحالة الأمنية في بعض أنحاء دارفور، لا سيما في الشمال. وظل رفض السلطات الحكومية والحركات المسلحة السماح بالوصول إلى بعض مناطق دارفور وفرضها للقيود في هذا الصدد يشكلان عائقا كبيرا أمام عمليات المساعدة الإنسانية في تلك المناطق، بما فيها هشابة وأبو دليق وسقلي في شمال دارفور وجبل مرة. وإضافة إلى ذلك، مُنع العاملون في مجال المساعدة الإنسانية والوفود الزائرة من

الوصول إلى بعض المواقع الميدانية النائية أو من السفر إلى دارفور من الخرطوم (انظر الفقرتين ٣٥-٣٦). وعلاوة على ذلك، فرضت السلطات الحكومية قيودا على تقديم المساعدة الإنسانية بإلغائها تسجيل ست منظمات وطنية غير حكومية عاملة في جنوب دارفور، مما أعاق تقديم الخدمات الأساسية لعدد يقدر بنحو ٣٠ ٠٠٠ مستفيد (انظر الفقرة ٤١).

تاسعا - ملاحظات

٦٥ - شكل اعتماد حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في تموز/يوليه ٢٠١١ لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور إنجازا كبيرا طال انتظاره بالنسبة لعملية السلام في دارفور. وكان أمام حكومة السودان فرصة، من خلال التنفيذ الدقيق لما جاء في الوثيقة دون تأخير، كي تبرهن للحركات المسلحة التي لم توقع على الوثيقة ولمؤيديها على أن عملية السلام هي أفضل سبيل ممكن لتحقيق مصالحها. ولكن، بعد مرور ثمانية عشر شهرا على اعتماد الوثيقة، لا تزال خطى التقدم في تنفيذ الغالبية العظمى من أحكامها محدودة. ويتزايد لدي الشعور بالقلق من أن يؤدي انعدام التقدم الملموس إلى تقويض ثقة أهالي دارفور والمجتمع الدولي في وثيقة الدوحة، وإقناع الحركات الرئيسية التي لم توقع على الوثيقة بعدم السعي إلى تسوية مسألة دارفور عن طريق المفاوضات.

٦٦ - ومن دواعي الأسف بصفة خاصة أنه لم يجر بعد تنفيذ أحكام الوثيقة، ومنها الأحكام التي تعد بتحقيق تحسينات ملموسة بالنسبة لأهالي دارفور، عن طريق إعادة البناء والتنمية، وإرساء السلام، وتسريح الميليشيات، ودعم عمليات العودة الطوعية، والعمل على إقرار العدالة والمصالحة. وأهيب في هذا الصدد بالأطراف أن تركز جهودها من جديد على تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة التي من شأنها أن توجد ثمارا ملموسة للسلام تفيد أشد القطاعات احتياجا من بين سكان دارفور.

٦٧ - وأعترف بأن التحديات الاقتصادية التي تواجه السودان، إلى جانب التركيز على العلاقات مع جنوب السودان، قد ساهمت في بطء تنفيذ وثيقة الدوحة. غير أنني أتفق مع الأطراف الموقعة على أن هذه التحديات لا تعفي من العمل على توطيد السلام في دارفور، وأحثها على أن تفعل ذلك.

٦٨ - وأنوه بعمل بعثة التقييم المشتركة لدارفور، وأشيد بسلطة دارفور الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والعملية المختلطة وشركاء التنمية الدوليين على ما قدموه من دعم قيم للتمكين من إجراء عملية التقييم. ولا بد، إذا كان للنتائج التي تخلص إليها بعثة التقييم أن تنفذ بفعالية من خلال مشاريع لإعادة البناء والتنمية، أن تكفل الأطراف توافر الموارد الكافية لسلطة

دارفور الإقليمية كي تفي بمسؤولياتها. ولا تزال معالجة مسألة عدم انتظام التمويل المقدم لإدارة السلطة ومسألة استمرار حالات التأخير في تحويل الدفعة الأولى من الأموال لمشاريع إعادة البناء والتنمية تشكل شرطا أساسيا لحشد الدعم من المانحين في المؤتمر المقرر عقده في الربع الأول من عام ٢٠١٣ للجهات المانحة المعنية بدارفور.

٦٩ - وتأثير المعوقات المستمرة التي تفرضها حكومة السودان على العملية المختلطة والعاملين في مجال المعونة الإنسانية وشركاء التنمية الدوليين، ومنها تقييد إمكانية الحركة ورفض السماح بالوصول إلى الأماكن المطلوبة والتشدد في إصدار التأشيرات وتصاريح السفر إلى دارفور، لا يقتصر على عرقلة تنفيذ ولاية البعثة بصورة بالغة، وإنما يمتد أيضا ليقوض الدعم الدولي لأعمال المساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر والتنمية الخاصة بدارفور. وأحث حكومة السودان على أن تتعاون تعاونا كاملا مع العملية المختلطة وأوساط العمل الإنساني والشركاء الدوليين وأن تسمح لهذه الجهات بحرية العمل وفقا لولاية كل منها.

٧٠ - وأحيط علما بأعمال التحضير لإجراء عملية الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور، وفقا لوثيقة الدوحة. وأحث الاتحاد الأفريقي وحكومة قطر والعملية المختلطة على تيسير إجراء تلك العملية في حينها، وأدعو الأطراف إلى كفالة الاضطلاع بها في مناخ من احترام الحقوق المدنية والسياسية، يمكن فيه للمشاركين أن يتحركوا بحرية وأن يعربوا عن آرائهم دون خوف من العقاب، وتُمثل فيه الفئات صاحبة المصلحة تمثيلا عادلا.

٧١ - ولا أزال أشعر ببالغ القلق إزاء اشتداد النزاعات التي تنخرط فيها الميليشيات والقوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة غير الموقعة على وثيقة الدوحة، في أجزاء من دارفور، وبخاصة شمال دارفور. وأشيد بدأب العملية المختلطة على التحقيق في الأعمال العدائية التي تؤثر على المدنيين وبالجهود التي تبذلها للنهوض باستتباب الأمن بالنسبة للمدنيين، من خلال دعم الآليات التقليدية لحل النزاعات وتحقيق التعايش السلمي. وأهيب بالحكومة أن تباشر مسؤوليتها بشكل كامل إزاء حماية المدنيين، كما أهيب بجميع أطراف النزاع أن تفي بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي التي توجب عليها كفالة عدم تعرض المدنيين للأذى.

٧٢ - ولن يتحقق الهدف الرئيسي المتمثل في إرساء السلام الشامل الدائم في دارفور إلى أن تنبذ جميع الأطراف المتحاربة العنف وتعود إلى مائدة المفاوضات. وأشيد بجهود الوساطة المبذولة لدفع حكومة السودان والحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة إلى الانخراط في محادثات السلام من جديد، وأرحب باستئناف المحادثات قريبا بين الحكومة وحركة العدل والمساواة - فصيل المجلس العسكري المؤقت. وأكرر مجددا دعوتي للجماعات المتبقية التي

لا تزال ترفض الانضمام إلى عملية السلام، وهي جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة، أن تنضم إلى العملية على الفور ودون أي شروط مسبقة، وأهيب بالحكومة أن تبدي المرونة في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق شامل.

٧٣ - ومما يثير قلقي البالغ التأثير الذي تحدثه حالة انعدام الأمن السائدة في دارفور على العملية المختلطة والعاملين في مجال المعونة الإنسانية في انحاء دارفور. وأدين في هذا الصدد على أشد نحو ممكن الهجومين اللذين تعرض لهما حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، واللذين أسفرا عن مقتل خمسة من حفظة السلام. ولا يمكن أن تؤدي هذه الجرائم البشعة إلا إلى تقويض الجهود الجماعية التي نبذلها لتحقيق السلام في دارفور. وأهيب بحكومة السودان أن تجري تحقيقا كاملا في هاتين الحادثتين وأن تحاسب الجناة.

٧٤ - وأود أن أرحب بإطلاق سراح أفراد وحدة الشرطة المشكلة التابعة للعملية المختلطة الذين كانوا قد اختطفوا في كبكابية، بشمال دارفور، في آب/أغسطس ٢٠١٢، وأن أشكر حكومة السودان على ما بذلته من جهود لتأمين عودتهم بسلام. وأحث الحكومة على أن تفعل كل ما في وسعها لتقديم المسؤولين إلى العدالة وأن تكفل عدم تكرار مثل هذه الحوادث.

٧٥ - ولايزال القلق يساورني إزاء احتجاز الموظفين الوطنيين الثلاثة التابعين للعملية المختلطة على أيدي جهازي المخابرات والأمن القوميين. وانتظر من الحكومة الإفراج عنهم فورا وتقديم ما قد يكون بحوزتهم من أدلة على ارتكابهم لأي جرم إلى ممثلتي الخاصة بالنيابة بفريق الوساطة المشترك، وفقا لاتفاق مركز القوات.

٧٦ - وفي الختام، أود أن أشكر الممثلة الخاصة بالنيابة وكبيرة الوسطاء بالنيابة بفريق الوساطة المشترك، عيشاتو ميندادو سليمان، وجميع الرجال والنساء العاملين لدى العملية المختلطة على ما يبذلونه من جهود دؤوبة لتنفيذ ولاية البعثة وتيسير التوصل إلى سلام شامل يضم الجميع في دارفور. وأخيرا، أوجه الشكر للأوساط الإنسانية التي تتحمل ظروفا شاقة من أجل دعم حياة أهالي دارفور المتضررين من التراع وتحسينها.